CL 107/18 A

October 1994

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة السابعة بعد المائة

روما، ١٥-٢٤/١١/١٩٩٤

توسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية

أولا - مقدمة

١ - التنوع البيولوجي هو الأساس الذي تستند اليه الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. والمنظمة هي الوكالة المتخصصة المسؤولة في الأمم المتحدة عن الأغذية والزراعة، بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك. وتنص المادة ١ من الدستور على أن "تعمل المنظمة على دعم العمل القومي والدولي، وتوصي باتخاذه حيثما يكون مناسباً فيما يلي من بين أمور أخرى: صيانة الموارد الطبيعية، واتباع الطرق المحسنة للانتاج الزراعي". وللتنفيذ هذا الجزء من الاختصاصات المتصلة بقاعدة الموارد الطبيعية البيولوجية، ترتكز المنظمة خبراتها الفنية على تلك الموارد الحية المعروفة الآن بفائدتها للانسانية، ولاسيما للأغذية والزراعة.

٢ - وكانت الأعمال ذات الصلة بالتنوع البيولوجي التي اتخذت في اطار منظومة الأمم المتحدة قد بدأت في منظمة الأغذية والزراعة في بداية الخمسينات. ولعبت المنظمة منذ ذلك الوقت دوراً رائداً في وضع مفاهيم الموارد الوراثية واستخداماتها في الزراعة، بما في ذلك وضع المفاهيم الخاصة بالمجالات البرامجية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وفي المفاوضات بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي، وعلى ذلك أضحت المنظمة المستودع الرئيسي للخبرة المكتسبة في مجال التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة. وتساعد المنظمة البلدان الأعضاء في تحديد السياسات المتعلقة بصيانة

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا اضافية منها الا للضرورة القصوى.

W/V3911 - 330

الموارد الوراثية في الأغذية والزراعة واستخدامها على نحو قابل للاستمرار، من خلال البرامج والمشروعات القطرية. كما تعمل المنظمة على تصنيف وتحليل وتفسير المعلومات ونشرها من خلال المطبوعات والاجتماعات والتقارير التي تصدرها عن حالة الموارد الوراثية. كذلك تساعد في وضع التشريعات القطرية وصياغة الاتفاقيات الدولية ومدونات السلوك والخطوط التوجيهية، بهدف صيانة التنوع الوراثي فيما يتصل بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك. يضاف الى ذلك، أن المنظمة تتعاون على نحو وثيق مع المراكز الدولية للبحوث الزراعية، باعتبارها احدى الجهات الراعية للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، في القضايا ذات الأهمية للتنوع البيولوجي الزراعي.

٣ - وأنشأت المنظمة في ١٩٨٣ هيئة الموارد الوراثية النباتية لمعالجة القضايا ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية وتقديم المشورة الى لجنتي الزراعة والغابات. وتدرس هذه الوثيقة انعكاسات احتمال توسيع اختصاصات الهيئة لكي تشمل قطاعات فرعية اخرى للتنوع البيولوجي في قطاع الأغذية والزراعة. وتبحث العملية التي يمكن أن تؤدي الى اتخاذ قرار من قبل الأجهزة الرياسية للمنظمة فيما يخص هذا الموضوع.

ثانيا - السياسات الدولية المتغيّرة: جدول أعمال القرن ٢١، اتفاقية التنوع البيولوجي وشبكة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

٤ - يتعرض ميدان الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي لعملية تغيّر سريعة في اثر دخول اتفاقية التنوع البيولوجي حيز التنفيذ، وبما يتماشى مع الأحكام الواردة في مختلف فصول جدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ولاسيما الفصل ١٥ (حفظ التنوع البيولوجي) والفصل ١٤ (النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة)، وبصفة خاصة، المجالين البرنامجيين (زاي) و (حاء) لصيانة المحاصيل ولا سيما الثروة الحيوانية واستغلالهما على نحو مستدام وكذلك الفصول ذات الصلة بالاستغلال المستدام للغابات (الفصول ١١ و ١٢ و ١٣) ومصايد الأسماك (الفصول ١٦ و ١٧ و ١٨). وقد أدى ذلك الى زيادة الوعي، على صعيد العالم، بأهمية الموارد الوراثية بالنسبة لاستمرارية كوكب الأرض والى احداث زيادة كبيرة في الجهود التي تبذل على المستويين القطري والدولي لصيانة هذه الموارد واستخدامها على نحو مستدام.

٥ - ووافقت الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية على ضرورة وضع سياسة وبرنامج، على مستوى المنظومة، للموارد الوراثية الزراعية ككل، على أن يحتل المعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية مركز القيادة. كذلك أوصت الجماعة بتوسيع اختصاصات المعهد المذكور لكي تشمل الموارد الوراثية الحيوانية.

٦ - وقد أصبح للاهتمام الذي يسنده العديد من البلدان في الوقت الحاضر للتنوع البيولوجي الزراعي واستخدام الموارد الوراثية، وعما من ضمن اختصاصات المنظمة، انعكاسات على برامج المنظمة ومناهجها في معالجة القضايا.

ثالثا - الترتيبات الحالية داخل المنظمة فيما يخص التنوع البيولوجي الزراعي

٧ - لدى المنظمة برامج متنوعة للموارد الوراثية تتولى تنفيذها العمالح الفنية المسؤولة عن الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في المنظمة، من خلال عدد من الآليات الفنية العاملة.

٨ - وتهتم الأقسام الفنية المختصة في المنظمة على نحو مستقل بتنفيذ عدد متنوع من البرامج المتعلقة بالموارد الوراثية والتنوع البيولوجي: اذ تهتم مجموعة الموارد الوراثية النباتية في قسم الانتاج النباتي ووقاية النباتات بالمحاصيل، وتهتم مجموعة الموارد الوراثية الحيوانية في هذا القسم أيضاً بالثروة الحيوانية، وتهتم ادارة موارد المياه الداخلية وتربية الأحياء المائية في قسم الموارد السمكية والبيئة بمصايد الأسماك. وتتبع أمانة هيئة الموارد الوراثية النباتية قسم الانتاج النباتي ووقاية النباتات. ويتولى مكتب الشؤون القانونية معالجة المسائل التنظيمية. وتقوم حماعة العمل المعنية بالتنوع البيولوجي بتنسيق التعاون فيما بين هذه الوحدات، وتدرس المسائل ذات الاهتمام المشترك. وتساهم في تعزيز وتماسك موقف المنظمة في مجال الموارد الوراثية في قطاع الأغذية والزراعة. وتعمل كجهة وصل لتنسيق الروابط القائمة بين المنظمة والمنظمات والمؤسسات والأجهزة المعنية الاخرى، مثل أمانات مختلف الاتفاقيات. وتقدم مجموعة العمل تقاريرها الى مجموعة العمل المشتركة بين العمالح والمعنية بالبيئة والتنمية المستدامة.

رابعاً - هيئة الموارد الوراثية النباتية

٩ - تعتبر هيئة الموارد الوراثية النباتية التي تضم في عضويتها حاليا ١٢٣ بلداً (انظر المرفق ٢) المحفل الحكومي الدولي الدائم الوحيد الذي يعالج جزءا كبيرا من موضوعات التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة. وقد أنشئت هذه الهيئة في ١٩٨٣ بمقتضى قرار مؤتمر المنظمة رقم ٨٣/٩ في اطار المادة ٦ - ١ من دستور المنظمة ووفقاً لقرار المجلس رقم ٨٥/١. أما اختصاصات الهيئة فهي على النحو التالي:

أ - رصد تنفيذ الترتيبات المشار اليها في المادة السابعة من التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية، والذي يشار اليه فيما يلي بـ "التعهد"؛

ب - التوصية باتخاذ الاجراءات اللازمة أو المرغوب فيها من أجل ضمان تكامل النظام العالمي وفعالية عملياته بما يتفق مع "التعهد"، والعمل على وجه الخصوص على؛

ج - رصد جميع المسائل المتعلقة بسياسات المنظمة وبرامجها ونشاطاتها في ميدان الموارد الوراثية النباتية، وتقديم المشورة الى لجنة الزراعة أو الى لجنة الغابات حيثما كان ذلك مناسباً.

١٠ - وتعمل الهيئة بمثابة محفل للحكومات لمعالجة القضايا المتصلة بالسياسات وبالشؤون القانونية ضمن ميدان اختصاص المنظمة. مثل تنفيذ التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية، والحصول على الموارد الوراثية النباتية، وحقوق المربين والمزارعين وحقوق الملكية الفكرية للتقنيات الحيوية ومدونات السلوك ذات الصلة. كما تتولى الهيئة رصد تطور النظام العالمي لصيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها لدى المنظمة[1]. كما نجحت الهيئة خلال السنوات الاخيرة الى حد كبير في تسهيل التفاعل والوصول الى اتفاق جماعي في الآراء مع وكالات الامم المتحدة الاخرى والمنظمات غير الحكومية. وجرت العادة على دعوة المنظمات ذات الصلة الوثيقة بعمل الهيئة الى حضور اجتماعاتها بصفة مراقب. وتقديم تقارير عن نشاطاتها وسياساتها في هذا المجال.

---

(١) استطاعت المنظمة، بفضل توجيهات الهيئة وفي اطار التعهد الدولي أن تنشىء خلال السنوات الاحدى عشرة الماضية نظاماً عالمياً لصيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها، يتضمن شبكات مكونة من مجموعات المادة الوراثية ومناطق الصيانة، ونظام عالمي للاعلام والانذار المبكر، ومدونات للسلوك فيما يخص جمع وتبادل المادة الوراثية، ولادارة التقنيات الحيوية الزراعية ذات الصلة بالمادة الوراثية، اضافة الى تقارير دورية عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم وخطة عمل عالمية.

خامساً - اقتراح بتوسيع اختصاصات هيئة الموارد الوراثية النباتية

الاقتراح

١١ - تستطيع الهيئة، بوضعها الحالي، معالجة القضايا ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية، الا أنه يتعين اتخاذ ترتيبات مماثلة حتى تتمكن المنظمة من الوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن الموارد الوراثية. ومن بين الطرق الكفيلة بتحقيق ذلك توسيع اختصاصات الهيئة لتغطية الموارد الوراثية في قطاع الأغذية والزراعة بصفة عامة، بما يشمل النبات والحيوانات ومصايد الأسماك. وقد نوقشت هذه الامكانية من قبل كل من المجلس والهيئة نفسها ومن قبل لجنة الزراعة في ١٩٩٠ و ١٩٩١. ووافق المجلس على ما توصلت اليه الهيئة في ذلك الوقت من عدم توسيع نطاق اختصاصاتها.

١٢ - وقد تم التوصل الى هذه النتيجة قبيل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وما نجم عن قراراته من تغيير في الأوضاع. وقد أدت التطورات الأخيرة الى زيادة الوعي الدولي بأهمية التنوع البيولوجي الزراعي. وكما اشير أعلاه، هناك عدد من المبادرات تجرى الآن لاتخاذ اجراءات دولية تخص كلاً من الموارد الوراثية النباتية والحيوانية على السواء. كذلك كان دخول اتفاقية التنوع البيولوجي حيز التنفيذ يجعل من المستصوب أن تنشيء المنظمة، الآن، جهازا حكوميا دوليا واحداً لمعالجة جميع عناصر التنوع البيولوجي ذات العلاقة المباشرة بالأغذية والزراعة. واذا ما وسعت اختصاصات الهيئة وفقاً لذلك، فانها تستطيع تقديم دعم فني لمؤتمر الأطراف الموقعة على اتفاقية التنوع البيولوجي، والنهوض بمستويات التعاون معها في المسائل ذات الصلة بالتنوع البيولوجي الزراعي.

١٣ - واذا ما تقرر توسيع اختصاصات الهيئة، سيتعين اطلاق اسم جديد عليها بما يعكس هذا التغيير؛ وستكون تسميتها "هيئة الموارد الوراثية في قطاع الأغذية والزراعة" تسمية مناسبة، في حين ستكون تسميتها "هيئة التنوع البيولوجي في قطاع الأغذية والزراعة" أقل ملاءمة، نظراً لأن هذه التسمية قد تؤدي الى نوع من الخلط مع اتفاقية التنوع البيولوجي، وتعطي انطباعاً بتوسيع اختصاصات المنظمة لتشمل المجالات التي تقع ضمن اختصاصات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فتعبير "التنوع البيولوجي" هو تعبير عام على أي حال، في حين يتسق مصطلح "الموارد الوراثية" مع ما توليه المنظمة من اهتمام للاستفادة من التنوع البيولوجي في قطاع الأغذية والزراعة.

المسوغات

١٤ - ولئن كانت المناهج الفنية للتنوع البيولوجي للمحاصيل والغابات والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك منبايئة، فان المناهج الشاملة لادارة النظم البيئية الزراعية امثال الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتنمية الزراعية المستدامة)، تجمع فيما بين مختلف الفروع. وهذا هو المنهج المعتمد في التركيز على الموضوعات الكبيرة مثل تحقيق الأمن الغذائي. كذلك تتحرك الحكومات نحو تبني منهج الادارة الشاملة للاراضي بهدف تحقيق أفضل توازن ممكن بين المصالح المختلفة وبنوع مستويات أعلى من التنمية المستدامة. وسيؤدي توسيع اختصاصات الهيئة الى تسهيل عملية تطبيق هذه المناهج المتكاملة، كما ييسر التنسيق فيما بين الحكومات التي تتزايد معالجتها لقضايا السياسات المرتبطة بالتنوع البيولوجي بطريقة متكاملة.

١٥ - يضاف الى ذلك، وجود عدد من القضايا المتصلة بالسياسات وبالشؤون القانونية، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية وأشكال اخرى من الحقوق ذات الصلة بالتنوع البيولوجي الزراعي، مثل الحصول على الموارد وتقاسم المنافع الناجمة عن استخداماتها، ونقل التكنولوجيات، وتعويض سكان الريف والسكان الأصليين، وهي مسائل مشتركة بين الموارد الوراثية النباتية والحيوانية. وستستفيد من معالجتها في اطار هيئة موسعة الاختصاصات.

١٦ - وأدى التقدم الذي أحرزته مؤخراً التكنولوجيا الحيوية الى ازالة الحواجز التي تفصل بين الأنواع والرتب والمملكتين الحيوانية والنباتية. وبفضل التقنيات الحديثة أصبح بالامكان نقل الجينات على نطاق واسع حتى بين الكائنات التي تنتمي الى كلا المملكتين، الأمر الذي يشجع على وجود محفل واحد يتولى معالجة القضايا ذات الصلة بالسلامة البيولوجية.

١٧ - كذلك فان توسيع اختصاصات الهيئة قد يؤدي الى تعاونها بقدر أكبر من الكفاءة مع مؤتمر الأطراف الموقعة على اتفاقية التنوع البيولوجي ومع لجنة التنمية المستدامة ومع المنظمات والبرامج مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة واليونسكو، واليونيدو، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، ومع شبكات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومع المنظمات غير الحكومية المهتمة بهذا الميدان.

الخلاصة

١٨ - يمكن القول بايجاز انه على الرغم من معالجة مختلف ميادين التنوع البيولوجي الزراعي بصورة منفصلة من الناحية الفنية، فان هناك أسباباً فنية وتنظيمية ولوجستية تستدعي توسيع اختصاصات الهيئة لتشمل الموارد الوراثية للكائنات الأخرى ذات الفائدة للقطاع الأغذية والزراعة.

١٩ - ولا ينبغي أن يؤدي انشاء الهيئة ذات الاختصاصات الموسعة الى الحيلولة دون الأنشطة الخاصة بالموارد الوراثية للمحاصيل النباتية والغابات والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك التي يجري تنفيذها من خلال برامج مستقلة تديرها ادارات فنية متخصصة. ويمكن حل المشكلات التنظيمية الخاصة بمعالجة الجوانب المختلفة للتنوع البيولوجي في اطار هيئة واحدة، وهو ما يحتاج الى توافر خبرات متنوعة، بانشاء مجموعات عمل ملائمة، واذا اقتضى الحال، يخصص دورات للهيئة لمعالجة عدد من الموضوعات المحددة أو أنواع معينة من الموارد. وستدعو الضرورة الى انشاء مجموعات خبراء مستقلة للنباتات والحيوانات ومصايد الأسماك والغابات لتقديم المشورة في ميادين نوعية متخصصة. وذلك في اطار التوجيهات والاولويات المتعلقة بالسياسات التي تحددها الهيئة ذات الاختصاصات الموسعة. وفي حالة الغابات، وهو الميدان الذي يقطبه عمل الهيئة بالفعل، تعمل حاليا مجموعة خبراء معنية بالموارد الوراثية الحرجية. ويمكن تحويل هذه المجموعة الى جهاز استشاري فني للهيئة الموسعة فيما بعد.

سادساً - انعكاسات الأعمال الجارية في اطار هيئة الموارد الوراثية النباتية

٢٠ - وافق مؤتمر المنظمة على القرار رقم ٩٣/٧ "تعديل التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية"، كجزء من الاستجابة للقرار رقم ٣ الصادر عن مؤتمر نيروبي لاقرار النص المتفق عليه لاتفاقية التنوع البيولوجي، وبذلك بدأت عملية تفاوض فيما بين الحكومات، في اطار هيئة الموارد الوراثية النباتية، للاتفاق على التعهد الدولي بشأن الموارد الوراثية النباتية بما يتماشى مع اتفاقية التنوع البيولوجي، ومع مراعاة القضية المتعلقة بوضع شروط متفق عليها بشأن الموارد الوراثية النباتية، بما في ذلك المجموعات خارج المواقع الطبيعية التي لم تتناولها الاتفاقية المذكورة اضافة الى قضية حقوق المزارعين.

٢١ - ومن المتوقع أن تنتقل الدورة الاستثنائية للهيئة التي ستعقد في الفترة ما بين ٧ و ١٩٩٤/١١/١١ بالمفاوضات الى مرحلة أكثر تقدماً. وقد لايكون من

المستصوب توسيع نطاق تعديل التعهد الدولي قبل اختتام هذه المفاوضات. ولقد استغرقت المناقشات والمفاوضات فيما بين الحكومات فترة تزيد عن عقد من السنين للوصول بالتعهد الدولي الى هذا المستوى. وقد تستغرق عملية ادخال اشكال أخرى من التنوع البيولوجي ضمن هذا التعهد فترة طويلة لا تخلو من بعض التوقف. يضاف الى ذلك أن الخصائص الفنية للاشكال الاخرى من التنوع البيولوجي الزراعي تشير الى أن الهيئة قد تحتاج الى وضع صكوك منفصلة لتغطيتها.

٢٢ - ويتضمن النظام العالمي للموارد الوراثية النباتية لدى المنظمة، والذي وضع تحت اشراف الهيئة، عدداً من العناصر الاخرى. كذلك تم انشاء الشبكة الدولية للمجموعات الأساسية خارج مواقعها الطبيعية في بنوك الجينات تحت رعاية المنظمة. وابرمت اتفاقيات لهذا الغرض فيما بين المنظمة والعديد من البلدان والهيئات. وقد يساعد وجود هيئة ذات اختصاصات موسعة هذه البلدان على اتخاذ مبادرات مماثلة، عند الضرورة، في الميادين الاخرى المتصلة بالتنوع البيولوجي الزراعي. كما أن هناك مسائل أخرى ذات اهتمامات مشتركة مثل المحافظة على معايير الصيانة وتنظيم مسألة الحصول على المادة الوراثية.

٢٣ - وتعمل الآن في قسم الانتاج النباتي ووقاية النباتات قاعدة ببيانات مهمة، هي النظام العالمي للاعلام والانذار المبكر عن الموارد الوراثية النباتية. كانت قد انشئت تحت اشراف الهيئة. ومن الممكن، من حيث المبدأ، وضع نظم معلومات اخرى تحت رعاية الهيئة الموسعة، اذا ما كان مثل هذا الاجراء مناسباً من الناحية الفنية وتسمح الموارد المتاحة بتحقيقه. كذلك استعرضت الهيئة التطورات الجارية بخصوص مدونة السلوك الدولية لجمع المادة الوراثية النباتية ونقلها. وقد تدعو الحاجة الى وضع مدونات سلوك أخرى، حسب الحاجة، تغطي ميادين أخرى تتصل بالتنوع البيولوجي الزراعي.

٢٤ - ومن بين العناصر الاخرى للنظام العالمي يجري وضع التقرير الأول عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم. وخطة العمل العالمية بشأن صيانة الموارد الوراثية النباتية، واستخدامها في مجالي الزراعة والاغذية، اعتماداً على منهجية استشارية قطرية. ويجري تنفيذ هذه الانشطة تحت اشراف الهيئة من خلال مشروع لحساب الامانة متعدد الجهات المشترعة، هو المؤتمر والبرنامج الدوليان بشأن الموارد الوراثية النباتية. وستركز هذه الانشطة على الموارد الوراثية النباتية حتى عام ١٩٩٦ على الاقل، أي الى أن يعقد المؤتمر الدولي الرابع لصيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها. ومن المحتمل أن يجري توسيع

التقرير المتعلق بحالة الموارد الوراثية النباتية في العالم، وكذلك خطة العمل العالمية فيما بعد لتشمل، على أساس من التدرج، الجوانب الأخرى للتنوع البيولوجي الزراعي وفقاً للاختصاصات الموسعة للهيئة.

سابعاً - الاجراء المقترح من قبل المجلس

٢٥ - لقد أنشئت هيئة الموارد الوراثية النباتية وحددت اختصاصاتها ومهامها بقرار من مؤتمر المنظمة. ولابد من صدور قرار آخر من المؤتمر لتغيير هذه الاختصاصات والمهام. وقد ترد الدورة الحالية للمجلس دراسة المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، وتطلب من الدورة العادية السادسة للهيئة التي ستعقد في يونيو/حزيران ١٩٩٥، دراسة المسألة. وقد يود المجلس بعد ذلك، أن يوصي، في يونيو/حزيران أو نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥، رسمياً مؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥ بتغيير اسم هيئة الموارد الوراثية النباتية الى "هيئة الموارد الوراثية في قطاع الأغذية والزراعة" وتوسيع اختصاصاتها وفقاً لذلك. وستتحقق آنذاك على المستوى العملي امكانية تنفيذ الاختصاصات الموسعة للهيئة بالتدريج، لتغطية الموارد الوراثية للكائنات الأخرى ذات الأهمية بالنسبة للأغذية والزراعة أي التحول عن النباتات فقط الى النباتات والحيوانات، وتغطي في آن واحد مصايد الأسماك في اطار "النظام العالمي الجديد لصيانة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها على نحو مستدام".

البلدان الأعضاء في الهيئة أو المنضمة الى التعهد الدولي أو كليهما

أفريقيا

الجزائر (١) (٢)
انغولا (١) (٢)
بينان (١) (٢)
بوتسوانا (١)
بوركينا فاسو (١) (٢)
الكاميرون (١) (٢)
الرأس الأخضر (١) (٢)
جمهورية أفريقيا الوسطى (١) (٢)
تشاد (١) (٢)
الكونغو (١) (٢)
كوت ديفوار (٢)
غينيا الاستوائية (١) (٢)
اثيوبيا (١) (٢)
الغابون (٢)
غامبيا (١)
غانا (١) (٢)
غينيا (١) (٢)
غينيا - بيساو (١)
كينيا (١) (٢)
ليبيريا (١) (٢)
مدغشقر (١) (٢)
ملاوي (٢)
مالي (١) (٢)
بتانيا (١) (٢)
موريشيوس (١) (٢)
المغرب (١) (٢)
موزامبيق (٢)
النيجر (١) (٢)
رواندا (١) (٢)
السنغال (١) (٢)
سيراليون (١) (٢)
أفريقيا الجنوبية (٢)
السودان (١) (٢)
تنزانيا (١) (٢)
توغو (١) (٢)
أوغندا (١)
زائير (١)
زامبيا (١) (٢)
زمبابوي (١) (٢)

آسيا وجنوب غربي المحيط الهادي

استراليا (١) (٢)
بنغلاديش (١) (٢)
جمهورية الصين الشعبية (١)
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (١) (٢)
فيجي (٢)
الهند (١) (٢)
اندونيسيا (١)
اليابان (١)
جمهورية كوريا (١) (٢)
ماليزيا (١)
ميانمار (١)
نيبال (٢)
نيوزيلندا (١) (٢)
باكستان (١)
الفلبين (١) (٢)
ساموا (١) (٢)
جزر سليمان (٢)
سري لانكا (١) (٢)
تايلند (١)
تونغا (٢)
فانواتو (١)

أوروبا

النمسا (١) (٢)
بلجيكا (١) (٢)
بلغاريا (١) (٢)
قبرص (١) (٢)
الجمهورية التشيكية (٢)
الدانمرك (١) (٢)
استونيا (١)
المجموعة الاقتصادية الأوروبية (١)
فنلندا (١) (٢)
فرنسا (١) (٢)
ألمانيا (١) (٢)
اليونان (١) (٢)
المجر (١) (٢)
ايسلندا (١) (٢)
ايرلندا (١) (٢)
اسرائيل (١) (٢)
ايطاليا (١) (٢)
ليختنشتين (٢)
ليتوانيا (١)
مالطة (١)
هولندا (١) (٢)
النرويج (١) (٢)
بولندا (١) (٢)
البرتغال (١) (٢)
رومانيا (١) (٢)
روسيا (٢)
اسبانيا (١) (٢)
السويد (١) (٢)
سويسرا (١) (٢)
تركيا (١) (٢)
المملكة المتحدة (١) (٢)
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (١) (٢)

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

انتيغوا وبربودا (٢)
الأرجنتين (١) (٢)
بهاما (١) (٢)
بربادوس (١) (٢)
بيليز (١) (٢)
بوليفيا (١) (٢)
البرازيل (١)
شيلي (١) (٢)
كولومبيا (١) (٢)
كوستاريكا (١) (٢)
كوبا (١) (٢)
دومينيكا (١) (٢)
الجمهورية الدومينيكية (١) (٢)
اكوادور (١) (٢)
السلفادور (١) (٢)
غرينادا (١) (٢)
غواتيمالا (١)
غيانا (١)
هايتي (١) (٢)
هندوراس (١) (٢)
جامايكا (٢)
المكسيك (١) (٢)
نيكاراغوا (١) (٢)
بانما (١) (٢)
باراغواي (٢)
بيرو (١) (٢)
سانت كريستوفر ونيفيس (١)
سانت لوسيا (١)
سانت فنسنت وغرينادين (١)
سورينام (١)
ترينيداد وتوباغو (١) (٢)
أوروغواي (١)
فنزويلا (١)

الشرق الأدنى

أفغانستان (١)
البحرين (٢)
مصر (١) (٢)
جمهورية ايران الاسلامية (١) (٢)
العراق (١) (٢)
الأردن (١)
الكويت (٢)
لبنان (١) (٢)
ليبيا (١) (٢)
عمان (٢)
سورية (١) (٢)
تونس (١) (٢)
اليمن (١) (٢)

أمريكا الشمالية

كندا (١)
الولايات المتحدة (١)

(١) أعضاء في الهيئة
(٢) البلدان المنضمة إلى التعهد الدولي.